

## الفصل الاول

### تحليل القوائم المالية

## Financial statement Analysis

### مفهوم تحليل القوائم المالية

اول ما ظهر في امريكا في عام ١٩٠٠م حيث اجريت دراسة على ٩٨١ شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات، وتعد التحليل المالي هو الاساس في الوظيفة المالية. وبعد الحرب العالمية الثانية اصبح القاعدة الاساسية التي تنطلق منها وظيفة الادارة المالية والوظيفة المحاسبية، وتعد من الوظائف التقليدية للمؤسسة. تعد التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدًا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحداً بالمشرع القانوني إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي.

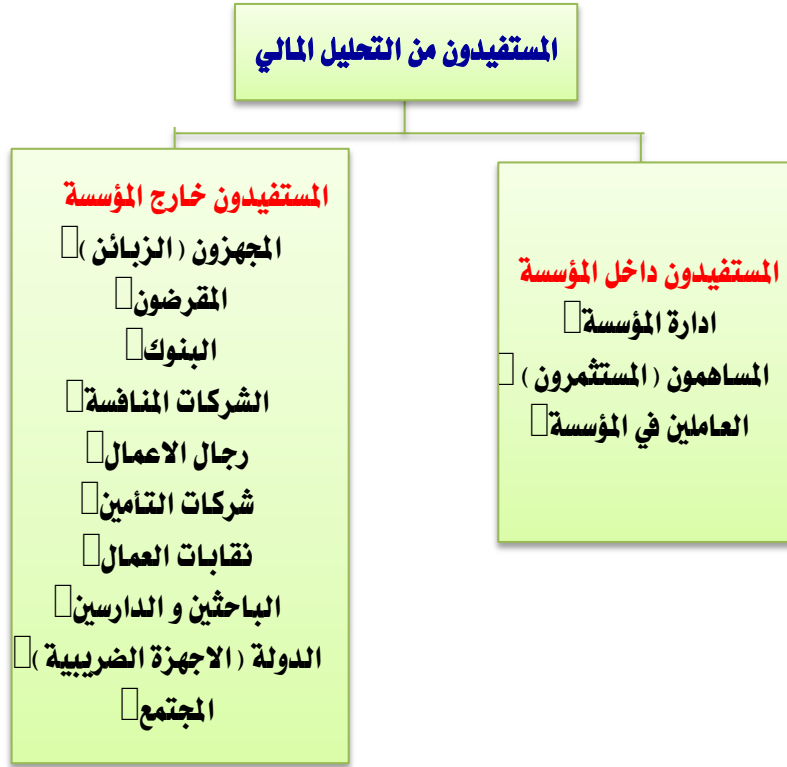
ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستخدميه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي اولت التحليل المالي أهمية كبيرة. والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى الإلمام الكبير بالمحاسبة والاقتصاد والمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وموضوع التحليل وإدارتها والقدرة على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل. ومن هذا المنطلق، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.

### تعريف التحليل المالي:

عملية المعالجة المنظمة للبيانات المالية المتاحة من خلال مجموعة من الأدوات والاساليب المالية، لتشخيص الحالات وتحديد نقاط القوة وتعزيزها او نقاط الضعف ومعالجتها، وتوقع ما سيكون عليه الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل.

### اهمية تحليل القوائم المالية

١. معرفة الوضع المالي للمؤسسة.
٢. تحديد مدى قدرة المؤسسة على الاقتراض ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
٣. الحكم على القيمة السوقية للمؤسسة و تقييم جدوى الاستثمار فيها.
٤. المساعدة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة في المؤسسة لأغراض الرقابة والتقييم.
٥. الحكم على مدى كفاءة المؤسسة، والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.



### مقومات تحليل القوائم المالية

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

١. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
٢. تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
٣. تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
٤. التفسير الصحيح لنتائج التحليل المالي حتى يصلح إلى استخدامها بصورة صحيحة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.

### مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية عبارة عن بيانات مالية على شكل قوائم تهدف إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها خلال فترة معينة، والمحاسب بدوره تقوم بمهمة إعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي :

١. قياس موجودات الوحدة الإقتصادية.
٢. بيان التزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق أصحابها.
٣. بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية.
٤. التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة.

ومن الواضح أن لطبيعة الأنشطة التي تمارسها المؤسسات ( التجارية، و الصناعية، و الخدمية ) أثر في تركيبه قوائمها المالية، حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جوهرياً باختلاف نشاط المؤسسات. لذلك قبل استعراض القوائم المالية، سنشير بسرعة إلى الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات، والسمات الأساسية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود قوائمها المالية.

**أنواع المؤسسات:** يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به كالآتي:

#### ١. المؤسسات الصناعية:

وهي المؤسسات التي تبيع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال المواد الخام والآلات وعمال، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة، كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسابات المدينة والبضاعة بمختلف أنواعها، أما جانب المطلوبات من الميزانية، فيتميز بارتفاع حقوق أصحاب المؤسسة، وكذلك ارتفاع الديون طويلة الأجل، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك قصيرة الأجل وديون الموردين. أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات، فينتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لارتفاع المخاطر، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً.

#### ٢. مؤسسات البيع بالجملة:

وهي المؤسسات التي تتعامل بتجارة السلع على نطاق واسع، وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي، حيث تتركز معظم الموجودات بالحسابات المدينة والبضائع، أما الموجودات الثابتة فقليلة نسبياً. وتمول موجودات هذه المؤسسات بالإعتماد على الإقتراض القصير الأجل من البنوك والموردين، أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلة نسبياً لانخفاض الحاجة في مثل هذه الحالة إلى الإستثمار في الموجودات الثابتة كما أشرنا سابقاً، لأن مثل هذه المؤسسات تبيع منتجات جاهزة دون أن تضيف لها شيئاً، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصروفات التشغيل لديها منخفضة أيضاً، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمد بالدرجة الأولى على معدلات الدوران المرتفعة لديها، حيث تعادل مبيعاتها أضعاف موجوداتها في معظم الأحيان.

#### ٣. مؤسسات البيع بالمفرد:

وهي المؤسسات التي تبيع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها، ويتميز الإستثمار في الموجودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسات البيع بالجملة، ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في جلب اهتمام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذاب للسلع والخدمات. وتتصف مؤسسات تجارة المفرد، والتي يتميز نشاطها أحياناً بالموسمية، بصغر حجمها وانخفاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها. وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لارتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور.

#### ٤. المؤسسات الخدمية:

تبيع المؤسسات الخدمية سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة، مثل والخدمات المهنية والتعليمية والطبية والسياحية والنقل والمواصلات. ويصعب وضع نموذج موحد لميزانيات المؤسسات الخدمية لتعدد هذه المؤسسات وتنوع الخدمات التي تقدمها، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبات موجوداتها ومصادر تمويلها. وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل.

## انواع القوائم المالية ومحتوياتها

### أولاً : قائمة الدخل

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية، وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات.

وعند إعداد قائمة الدخل يتم تحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الموجودات لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها.

التفاصيل	المبلغ بالدولار
المبيعات	٤٢٠٠
تكلفة المبيعات	( ٢٨٠٠ )
مجمل ربح العمليات	١٤٠٠
المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع	( ٩٥٠ )
الإستهلاك (الاندثار)	( ١٠٠ )
صافي ربح العمليات	٣٥٠
فائدة مدفوعة	( ٥٠ )
صافي ربح العمليات بعد الفائدة	٣٠٠
إيرادات أخرى :	
فائدة مقبوضة	١٠
أرباح الأسهم	١٥
أرباح بيع الموجودات	١٠
	٣٥
مصروفات أخرى	( ٢٥ )
صافي الربح قبل الضريبة	٣٢٠
الضريبة (٥٠٪)	( ١٦٠ )
صافي الربح بعد الضريبة (الربح الشامل)	١٦٠

### انموذج لقائمة الدخل

### ثانياً : الميزانية العمومية

هي عبارة عن قائمة تظهر الصورة المالية للمؤسسة في وقت معين من حياتها، وتبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد.

وتقسم قائمة الميزانية العمومية إلى جانبين هما :

- الجانب الأيمن: تمثل الموجودات، وهي عبارة عن الموجودات التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.
- الجانب الأيسر: تمثل المطلوبات وحقوق المالكين، وهو يبين الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

الموجودات	جزئي	كلي	المطلوبات وحقوق المالكين	جزئي	كلي
الموجودات المتداولة			لمطلوبات المتداولة		
النقدية (الصندوق)	X X		دائنون	X X	
البنك	X X		اوراق الدفع	X X	
مدينون	X X		قروض قصيرة الاجل	X X	
اوراق القبض	X X		مجموع المطلوبات المتداولة	X X	
المخزون	X X		مطلوبات طويلة الاجل	X X	
مجموع الموجودات المتداولة	X X		قروض طويلة الاجل	X X	
الموجودات الثابتة			سندات طويلة الاجل	X X	
اراضي	X X		مجموع المطلوبات طويلة الاجل	X X	
المباني	X X		مجموع المطلوبات	X X	
آلات و المعدات	X X		حقوق المالكين		
مجموع الموجودات الثابتة	X X		رأس المال	X X	
موجودات غير ملموسة			الاحتياطيات	X X	
شهرة			الارباح محتجزة	X X	
علامات تجارية			مجموع حقوق المالكين	X X	
مجموع الموجودات غير الملموسة		X X			
مجموع الموجودات		X X X	مجموع المطلوبات وحقوق المالكين		X X X

### انموذج لقائمة الميزانية العمومية

### ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية لقياس قدرة الشركة على توليد النقدية أو ما يعادلها. وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات. ويهدف المعيار المحاسبي الدولي المعدل والساري المفعول من كانون الأول ١٩٩٤ إلى إلزام الشركات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة المالية مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. تتركز المحللون والمستثمرون والدائنون وغيرهم من العاملين والمهتمين بالمؤسسات المالية والاقتصادية أهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية نظراً للصعوبات والمشاكل المصاحبة لأساس الاستحقاق التي يترتب عليها إخفاء التدفقات النقدية، واتساع الفجوة بينها وبين صافي الربح. واقتناعاً منهم بأن صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، هو الدليل النهائي على جودة الأرباح لأن نجاح الشركة يكون من خلال حصولها على صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية، ويساعد تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للشركة وفي تقدير النقدية وما يعادلها ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً في تقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.

### فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية

١. تساعد في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية).
٢. تعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات.
٣. كما أنها تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف تلك المؤسسات، وذلك بسبب عدم تأثير المعالجات المحاسبية المختلفة.
٤. غالباً ما تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها. كما أنها تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح والتدفقات النقدية.

التفاصيل	جزئي	كلي
١. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية الداخلة	XXX	
التدفقات النقدية الخارجة	(XXX)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		XXX
٢. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
التدفقات النقدية الداخلة	XXX	
التدفقات النقدية الخارجة	(XXX)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		XXX
٣. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
التدفقات النقدية الداخلة	XXX	
التدفقات النقدية الخارجة	(XXX)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		XXX
صافي الزيادة أو النقص في التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة		XXX
+ رصيد النقدية في أول الفترة		XXX
رصيد النقدية في آخر الفترة		XXX

### انموذج لقائمة التدفقات النقدية

### استخدامات تحليل القوائم المالية

#### أ. التحليل الإنتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرضون، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

#### ب. التحليل الإستثماري:

احد التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية كبيرة للمستثمرين من الأفراد والشركات لجذب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية و الإستثمارية التي تتحلّى بها في مختلف المجالات.

#### ج. تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج من قبل كلا المؤسستين فيتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المراد شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

#### د. تحليل تقييم الاداء:

يعتبر تقييم الاداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة.

#### هـ. التخطيط والرقابة:

تعد التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل. وتعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

## انواع تحليل القوائم المالية ( التحليل الأفقي والعمودي )

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي، الأول يسمى تحليل الاتجاهات ( التحليل الأفقي )، وهو يعني بدراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب ( التحليل العمودي )، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية، ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة.

### أ. تحليل الاتجاهات ( التحليل الأفقي )

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية.

ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.

### ب. التحليل المالي للنسب ( التحليل العمودي )

تعد هذا الأسلوب مرادفة للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الموجودات المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية. وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الموجودات المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

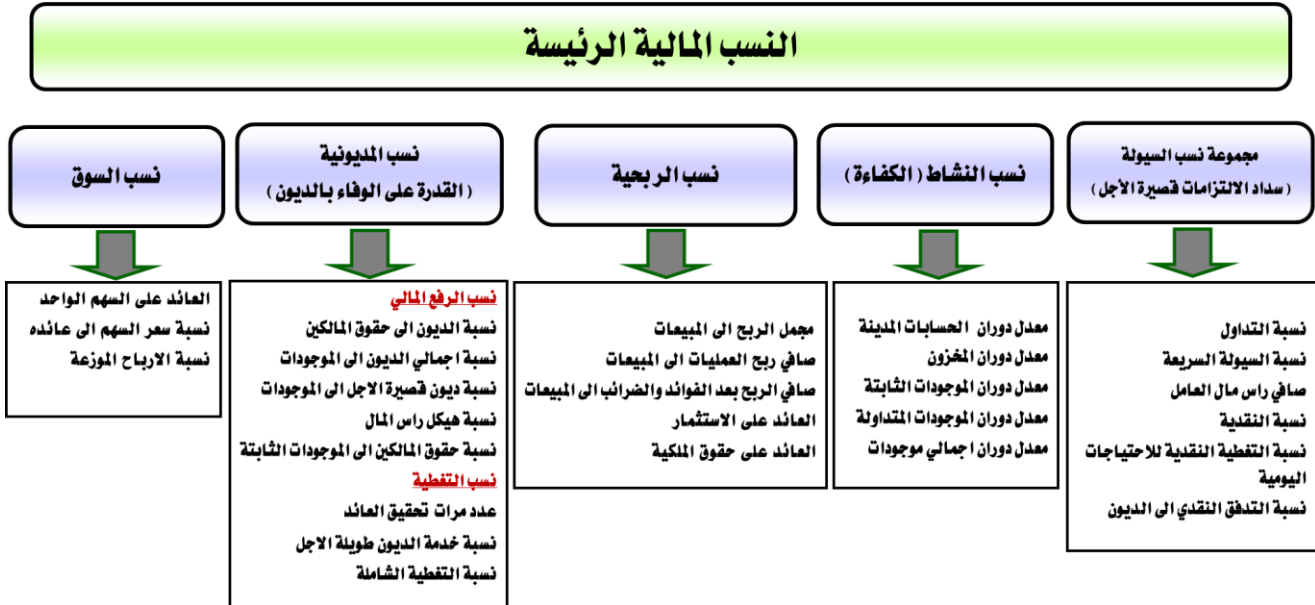
وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي :

## ادوات تحليل القوائم المالية

١. التحليل المقارن للقوائم المالية ( للميزانيات العمومية وقوائم الدخل ).
٢. مقارنة الاتجاهات بالاستناد على معيار.
٣. التحليل الهيكلي للقوائم المالية، الأهمية النسبية لكل بند من بنود (الموجودات و المطلوبات).
٤. تحليل قائمة التدفقات النقدية (النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)
٥. تحليل النسب المالية.
٦. الموازنة النقدية التقديرية.
٧. القوائم المالية التقديرية.
٨. تحليل التعادل

## المجموعات الخمس الرئيسية للنسب المالية

١. نسبة السيولة: تستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
٢. نسب النشاط: تستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية و موجوداتها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.
٣. نسب الربحية: تستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة هامش الربح، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق المالكين، وربحية السهم.
٤. نسب المديونية (الرفع المالي): تستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.
٥. نسب السوق: يستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها: القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى الدفترية، والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم.



## نموذج للنسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية



## اولاً: نسب السيولة Liquidity Ratios

تهدف هذه المجموعة من النسب الي تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل ومجموع التزاماتها (مطلوبات) القصيرة الأجل.

ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية، لإرتفاع مخاطر التدبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية. وتشمل هذه النسب ما يلي :

<h3 style="color: red;">نسب السيولة</h3>	<p>١- نسبة التداول = <math>\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}</math> ٢ : ١ المعيار الصناعي</p>
	<p>٢- نسبة السيولة السريعة = <math>\frac{\text{الموجودات المتداولة} - (\text{البضاعة}) - \text{مصاريف مدفوعة مقدماً}}{\text{المطلوبات المتداولة}}</math> ١ : ١</p>
	<p>٣- نسبة صافي رأس المال العامل = <math>\frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}</math> ( يجب ان تكون النتيجة موجبة )</p>
	<p>٤- نسبة النقد = <math>\frac{\text{النقد} + \text{ما شبه النقد (الاوراق المالية)}}{\text{المطلوبات المتداولة}}</math> ( من المستحسن ان تكون اكبر من ٥٠٪ )</p>
	<p>٥- نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية = <math>\frac{\text{الموجودات المتداولة} - (\text{البضاعة})}{\text{المعدل اليومي لتكاليف عمليات التشغيل}}</math></p>
	<p>٦- نسبة التدفق النقدي الى الديون = <math>\frac{\text{تكاليف المبيعات} + \text{مصاريف ادارية و تسويقية} - (\text{الاندثار})}{\text{النقد المتحقق من العمليات} + (\text{الاندثار})}</math>   المعدل اليومي لتكاليف عمليات التشغيل = <math>\frac{\text{اجمالي الديون (طويلة و قصيرة الاجل)}}{٣٦٠ \text{ يوم}}</math></p>

## ثانياً: نسب النشاط (الاداء) Activity /Performance Ratios

يطلق على مجموعة النسب هذه ايضا نسب ادارة الموجودات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لانتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن، وتتضمن جميع نسب النشاط المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات ، مع التركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة في المؤسسات التجارية.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدينين وموجودات ثابتة ، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن.

وتشمل هذه النسب ما يلي :

<b>نسب النشاط</b>	
<b>١. معدل دوران الحسابات المدينة ( Accounts receivable Turnover )</b>	
أ- معدل دوران الحسابات المدينة (مرة) =	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الحسابات المدينة}}$
ب- معدل دوران الحسابات المدينة (بالايام) =	$\frac{\text{رصيد الحسابات المدينة} * 360}{\text{صافي المبيعات}}$ (متوسط فترة التحصيل)
<b>٢. معدل دوران البضاعة (المخزون) ( Inventory Turnover )</b>	
أ- معدل دوران البضاعة (مرة) =	$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{رصيد البضاعة}}$
ب- معدل دوران البضاعة (بالايام) =	$\frac{\text{رصيد البضاعة} * 360}{\text{تكلفة المبيعات}}$ (متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون)
٣- معدل دوران الموجودات =	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$
٤- معدل دوران الموجودات الثابتة =	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$
٥- معدل دوران الموجودات المتداولة =	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة (راس مال العامل)}}$

□

## ثالثاً: نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها ، لذا فان التحليل بالنسب الأخرى (عدا نسب الربحية ) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة ، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الإستثمارية، والمالية.

وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين . لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والادارة والمقرضين ، فالمستثمرون يتطلعون الى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم اليها ، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته ، والمقرضون يشعرون بالأمان عند اقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.

وتقسم نسب الربحية الى قسمين رئيسيين هما :

أ / مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح الى المبيعات: وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة ، كما تقيس أيضا مدى قدرة في توليد الأرباح من المبيعات . ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقاً لتعريف محدد ، مثل مجمل الربح ، أو صافي ربح العمليات ، أو مسافي الربح الشامل ، أما المقام فهو المبيعات المؤسسة.

١- نسبة مجمل الربح الى المبيعات =	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$	=	$\frac{\text{المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{المبيعات}}$
٢- نسبة صافي ربح العمليات الى المبيعات =	$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{المبيعات}}$		
٣- نسبة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب الى المبيعات =	$\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{المبيعات}}$		

ب / مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح الى الاستثمارات: تعد نسب الربح الى الإستثمارات مقياسا فعلية للربحية ، لأن هذا المقياس يجمع بين الأرباح المتحققة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتعتبر مجموعة النسب هذه عن مدى كفاءة الادارة في استخدام المصادر المتاحة ، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الادارة.

١- نسبة العائد الى الموجودات =	$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الموجودات}}$		
٢- نسبة العائد على حقوق المالكين =	$\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{حقوق المالكين}}$		

□

## رابعاً: نسب المديونية BTRATICS RATIOS

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب إدارة المديونية وتقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها . هذا ويولي كل من المالكين و المقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم.

فزيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ، وان كانت تؤدي الى تحسن العائد على حقوق المالكين ، إلا أنها تؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الاضافية لخدمة الدين التي يخلقها التوسع في الاقتراض ، الأمر الذي يثير قلق الدائنين وإحجامهم عن تقديم المزيد من القروض إن استمرت المؤسسة بالتوسع في هذا الاتجاه، ويتم دراسة نسب المديونية من خلال مجموعتين من النسب وكالاتي:

## أ / نسب المديونية او نسب الرفع المالي

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية ، وهو تعرف مصادر التمويل التي اعتمد عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة ، حيث يمكن بواسطة هذه المجموعة من النسب تعرف الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل ، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية .

## نسب الرفع المالي

ديون قصيرة الاجل + ديون طويلة الاجل	1- نسبة الديون الى حقوق المالكين =
حقوق المالكين ( الاسهم العادية + ارباح محتجزة + احتياطات )	
اجمالي الديون ( ديون قصيرة الاجل + ديون طويلة الاجل )	2- نسبة اجمالي الديون الى الموجودات =
الموجودات	
ديون قصيرة الاجل	3- نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق المالكين =
حقوق المالكين ( الاسهم العادية + ارباح محتجزة + احتياطات )	
ديون طويلة الاجل	4- نسبة هيكل رأس المال =
مصادر التمويل طويلة الاجل	
ديون طويلة الاجل + الاسهم الممتازة + ( حقوق المالكين )	
حقوق المالكين	5- نسبة حقوق المالكين الى الموجودات الثابتة =
صافي الموجودات الثابتة	

□

ب / نسب التغطية

تستعمل هذه المجموعة من النسب للوقوف على قدرة المؤسسة على تغطية النفقات المالية المرتبطة بالافتراض وخدمة دينها، لذا تقدم مجموعة النسب هذه أجابة عن السؤال الخاص بمدى مناسبة مديونية الشركة وقدرتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة بهذا الإقتراض من أقساط وفوائد. وتعد هذه المجموعة من النسب مؤشرا للمخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ، ومن ثم تعد ذات أهمية خاصة للمالكين والمقرضين إلى جانب الإدارة .

<b>نسب التغطية</b>	
صافي الربح + الضريبة + الفائدة + الاندثار الفوائد المدفوعة سنوياً	= ١- عدد مرات تحقيق الفائدة
صافي الربح + الاندثار + الاطفاءات الجزء القصير من الديون طويلة الاجل	= ٢- نسبة خدمة الديون طويلة
صافي الربح + الضريبة + الفائدة + الاندثار + الايجارات الالتزامات الثابتة = الفائدة + اقساط الايجارات + ارباح اسهم ممتازة + اقساط الدين ١-نسبة الضريبة ١-نسبة الضريبة	= ٣- نسبة التغطية الشاملة

خامساً: نسب السوق MARKET RATIOS

جميع النسب المالية التي تم تناولها ضمن مجموعة النسب الأربع السابقة مشتقة من قائمة الدخل والميزانية ، وإلى جانب هذه المجموعات من النسب المحاسبية يرغب المحللون في الوقوف على تقييم السوق لأداء الشركة. وغالباً ما يكون تقييم السوق قريبة من التقييم المالي ، فمثلاً إذا دلت النسب المالية على ارتفاع مخاطر شركة عن المعدل العادي للصناعة التي ينتمي اليها ، وكذلك انخفاض ربحيتها عن المعدل المتوقع فإن هذه المؤشرات المحاسبية ستعكس على شكل سعر سوقي منخفض لسهم هذه الشركة.

<b>نسب السوق</b>	
الربح بعد الفوائد والضرائب + الاسهم الممتازة عدد الاسهم العادية	= ١-العائد الى السهم الواحد
القيمة السوقية للسهم العائد المتحقق على السهم	= ٢- نسبة سعر السهم الى عائد
الارباح الموزعة على حملة الاسهم العادية صافي ربح المتحقق	= ٢- نسبة الارباح الموزعة

□